مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/111
ISSN: 2437-0584/ EISSN: 2437-0584
المجلد العاشر ،العدد الأول، جوان 2025، ص - ص:235-259.

الصومال بين الأزمة السِّياسيَّة والصِّراعات القَبليَّة

Somalia between political crisis and tribal conflicts

د كوثر العايب(*)
جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، (الجزائر)، laib.kaouthar@univ-oeb.dz

تاريخ الاستلام: 2024/05/ 20 تاريخ القبول: 2024/10/ 02 تاريخ النشر: 2025/06/ 03

الملخص: بروز القبيلة في المشهد السياسي في الصومال لم يتأت من فراغ وإنما كان وراء ظهوره عديد العوامل على المستويين الداخلي والخارجي ،أين أضحت القبيلة أداة لإدارة سيناريوهات الصراع خلال حقبة الحرب الأهلية وذلك بالنظر للانتماءات التي تخضع لها الأطراف الفاعلة في المشهد الصومالي سياسية كانت أو عسكرية، ليصبح بذلك مصطلح القبيلة أو العشيرة في الصومال مرادفا لحالة اللاستقرار الذي عاشته ولازالت تعيشه البلاد إلى الآن، فإلى أي مدى كانت القبيلة مدعاة للاستقرار وللأمن في الصومال.

الكلمات الدالة: القبيلة – الصومال – الدولة – الحرب الأهلية – الأزمة السياسية.

Abstrac: **T**he emergence of the tribe in the political scene in Somalia did not occur in a vacuum, but rather behind its emergence were many factors at the internal and external levels, where did the tribe become a tool for managing conflict scenarios during the era of civil war, given the affiliations to which the active parties in the Somali scene are subject, whether political or military, to become thus, the term tribe or clan in Somalia is synonymous with the state of

* المؤلف المرسل.

stability that the country has experienced and continues to experience until now. To what extent has the tribe been the cause of safe stability in Somalia?

Keywords: Tribe – Somalia – state - civil war - political crisis

1. مقدمة:

اعتبرت مقاييس محددة دولية عوامل هامة لبناء دول كـ:تشارك رقعة جغرافية واحدة ووحدة الأصل والتاريخ والمصير المشترك، وهي معايير تتفاوت من دولة لأخرى ولكن توفرها جميعها يعتبر بمثابة الأسس الهامة و المساعدة في عملية البناء هذه، لكن الغريب هنا أن نجد هذه العوامل مجملة يضاف إليها وحدة الدين ووحدة اللغة لدى أحد المجتمعات الإفريقية متوفرة جميعها، لكنها مع ذلك أخفقت في عملية بناء وإرساء دولة قوية في ظل تضافر هذه العناصر الداعية لمتانة البناء، ومرد ذلك أن هذا المجتمع يحمل بين طياته نواة الانقسام القبلي بسبب قوة الانتماء العشائري والقبلي، ومنه نطرح الإشكال التالي :إلى أي مدى ساهمت الصراعات القبلية في عرقلة عملية بناء الدولة الصومالية، وما هي الحلول الممكنة للخروج من هذا المأزق الذي تتخبط فيه الصومال منذ سنوات عديدة ؟

وسنحاول معالجة الموضوع مرورا بالمراحل التالية :

1/ التعريف بالصومال :

أولا : الموقع الجغرافي

يقع الصومال في شرق إفريقيا على ساحل خليج عدن ومحيط عدن والمحيط الهندي، يبلغ طول حدوده 2.385 ويحظى الصومال بموقع استراتجي للقرن الإفريقي على طول الطريق الجنوبية لباب المندب والطريق عبر البحر الأحمر وقناة السويس، وهو الشيء الذي جعله محط

أنظار العديد من الدول الاستعمارية على مدى تاريخه الطويل لتربعه لمنطقة القرن الإفريقي بسواحل التي تمتد على مسافات طويلة من البحر الأحمر وخليج عدن وذلك على خط 3جنوبا و13شمالا، و أهمية موقعه المطل على المحيط الهندي لا تنكر إذ يبلغ طول ساحله المطل على المحيط الهندي 1800كم وعرض يصل إلى450كم، أما ساحله المطل على خليج عدن فيصل إلى 1200كم طول و170كم عرض,كما أنه يشرف على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر[1].

أما عن حدوده فنجده من حيث الشمال يحده كل من جيبوتي وخليج عدن، و شرقا المحيط الهندي وغربا إثيوبيا وجنوبا كينيا، أما مناخه فهو حار وجاف جدا، و يتربع الصومال على مساحة تقدر بـ:637.661كم2 [2].

وفي شأن الكثافة السكانية وعدد سكانه فحتى عام2019 بلغ عدد سكان الصومال ما قدره 15.444مليون نسمة ويحتل الشباب النسبة الأكبر من سكان الصومال خصوصا بالمرحلة من (25 وحتى 45سنة)، أما السكان من سن (0 وحتى 14عام)يمثلون 42.38في المائة، ومن سن (25وحتى45)يمثلون 30.93من (55-64سنة)يمثلون 4.61 في المائة ،وحول توزيع السكان فالملاحظ أنه متباين حسب المناطق حيث يقل بالمناطق الشمالية الشرقية والوسطى، ويتكاثف بمدن(مقديشو وماركا وبوراما وهرجيسا وبيدوا) ويبلغ معدل المواليد فيه:1000/38.25فيما يبلغ معدل الوفيات 11.18[3].

ثانيا :الحالة الاقتصادية :

يعتمد الاقتصاد الصومالي في شكل رئيسي على الزراعة وتربية الماشية وصيد الأسماك والثروة المنجمية ،تسهم الزراعة بحوالي 60% من الدخل الوطني العام ، وهي تعتمد على مواسم الموز

والذرة البيضاء وقصب السكر والسمسم ، وتصدر البلاد قسما من إنتاج الموز والسمسم فقط وما يستهلك محليا[4].

أما تربية الماشية فتشمل الأبقار والخراف والماعز، وهي تصدر قسما منها إلى الدول المجاورة وخصوصا اليمن والسعودية مصر وفي مجال صيد الأسماك لا يزال محدودا، حيث أن استثمار هذه الثروة لم يتوسع بالحجم اللازم حتى الآن فالإنتاج لا يتعدى عشر الكمية التي يمكن استثمارها سنويا (20ألف طن)، أما الثروة المنجمية فهي غير مستغلة كما يجب وتشمل الملح والحديد والرصاص والقصدير والأورانيوم [5].

مع هذه المؤشرات الاقتصادية مع ذلك فالصومال يعتبر من البلدان الأكثر فقرا في العالم وهو بذلك يعيش على المساعدات الخارجية التي تخفف من وطأة البؤس، إلا أنها لا تبعد عنهم شبح الجوع والفقر[6].

ثالثا: البنية الاجتماعية للصومال

اختلف في أصل الشعب الصومالي كثيرا وحصل جدل كبير ونقاش واسع بين المؤرخين والأنثربولوجيين وتعددت بذلك آراءهم ونظرياتهم في هذا الشأن والتي منها: أن بلاد **"بونت** "هي منطقة الصومال اليوم ومنه فالصوماليين ينتمون إلى سلالة بونت القديمة التي كانت قائمة في القرن 10ق.م ويستندون في هذا إلى رسوم الدير البحري وكذا التشابه القائم في الملابس والمظاهر، نظرية ثانية تقول: بأنهم من "**عرب الجزيرة**" وبالأخص قريش مستندين في ذلك إلى النفر الذين أرسلهم الرسول ﷺ للهجرة إلى بلاد الحبشة، إذ أن هؤلاء استقروا على ساحل الصومال قرب"جوارد آفو" وأنشأوا هناك مستوطنة وأقاموا علاقات تجارية مع الحبشة وساحل حضرموت وتزوجوا زوجات عربيات وأصبحوا أسلاف الصوماليين الحاليين، في حين عدهم رأي

ثالث: أحد فروع شعوب "**الجالا**" الذين استقروا على الساحل على إثر دفع بعض الجالا الآخرين لهم من أقصى غرب أقاليمهم الحالية, وهو ما هيأ لهم الفرصة للتمازج مع العرب [7].

ويذهب آخرون أن الصوماليين اليوم هم من الشعب الذي أنجب الجالا والدناكل، وهذا الفرع اختلط فيما بعد بالعرب اختلاطا قويا واستعرب بشكل جد واضح [8].

وعموما يتكون الصومال من مجموعة من القبائل الرئيسية التي تتفرع إلى مجموعة من البطون والتي بدورها تتفرع إلى مجموعة من العشائر والأفخاذ والتي تتفرع هي الأخرى، وعليه فالمجتمع الصومالي مجتمع عشائري لعبت فيه العشيرة ملاذا ضد العقبات التي تواجه حياته العامة وشكلت القبائل قبل وصول المستعمر ممالك ودول في بعض المناطق الصومالية إضافة إلى تجمعات أشبه ما تكون بالدول وفق منظومة تراتبية تنظيمية تتمثل في: شيخ القبيلة وجهاز أمني، إضافة إلى سن القوانين التقليدية تنظم حياة المجتمع القبلي من الناحتين الاقتصادية والاجتماعية [9].

وعن أمهات القبائل المكونة للصومال هي كالتالي:

- قبيلة الدارود: وتنقسم لثلاث مجموعات رئيسية هم: أوغادين، ماريهان، وهارتي .
- الأوغادين: هم الأكثر عشيرة صومالية مهمة باثيوبيا، ولكنها أيضا ذات نفوذ كبير بجوبا ، والماريهان موجودون بجنوب ووسط الصومال .
- قبيلة الدير: تستقر بغرب صوماليلاند، وفي بعض جيوب الصومال جنوب ووسط الصومال ، العشائر الرئيسية هي: (عيسى،جدابورسي)
- قبيلة الهاوية تستقر بجنوب ووسط الصومال، وأكثرهم نفوذا، التقسيمان الفرعيان هما: (أبغال ،وهابر غدير)وكلاهما مهيمن بمقديشو.

- قبيلة إسحاق: هي الأسرة العشائرية الرئيسية بصوماليلاند وهم يعتبرون جزءا من عائلة دير .[10]

فالمجتمع الصومالي إذن مجتمع عشائري يغلب على منتسبيه الولاء والانتماء المطلق للقبيلة أو العشيرة بل وأصبحت العشيرة والقبيلة بمثابة الدولة والملاذ الآمن في حالتي الحرب والسلم.[11]

2/بدايات انبثاق القبيلة في المشهد السياسي :

أعلن عن قيام جمهورية الصومال في 1 جويلية 1960 واختيرت مقديشوا عاصمة للبلاد، بعدها انتخب المجلس التشريعي المكون آنذاك رئيسا للبلاد وتذكر الدراسات بأن هذه الحكومة تعتبر أول حكومة ديمقراطية تعمل بمبدأ التداول السلمي على السلطة في إفريقيا وعدت تجربة رائدة من نوعها ولكن للأسف الشديد فهذه التجربة اصطدمت بتغلغل النفوذ القبلي المؤثر في غالب الأحيان على القرارات السياسية[12].

وفي 1969وبسبب الاحتقان السياسي تم اغتيال رئيس البلاد على يد أحد أفراد الحرس الشخصي، لينفذ على إثرها الجيش بقيادة سياد بري انقلابا على الحكومة الحديثة[13] فسقطت الحكومة المدنية واستولى الجيش على السلطة وفي نوفمبر من نفس العام شكل المجلس الأعلى للثورة والذي يضم 25 ضابطا برئاسة اللواء م"حمد سياد بري" وأعلن المجلس عن أهدافه المتمثلة في: القيام بإصلاحات داخلية من خلال إلغاء المحسوبية والفساد والروح القبلية وأهداف خارجية تتمثل في: العمل على استعادة الأقاليم المحتلة وتوحيد البلاد، وقد رحبت الجماهير الصومالية بالرئيس سياد بري وتوسموا فيه الزعيم الوطني الساعي لتحقيق آمالهم وطموحاتهم، لكن على خلاف ذلك تماما لم تحقق أيا من الأهداف المصرح بها فقد حكم هذا الأخير البلاد حكم شموليا استبداديا [14] وبدل ذلك أسهم في إحياء العامل القبلي والعشائري، من خلال تبنيه النهج الاشتراكي وهو نهج لم يكن يتلاءم ومنظومة المجتمع الصومالي الذي يعد القبيلة

المكون الرئيسي والديانة هي المضلة الجامعة وبالتالي فإن إلغاء مكونين الرئيسيين للمجتمع الصومالي واستبدالهم بالاشتراكية تسبب في خلق تحديات جديدة للمجتمع الصومالي أين ابتعد فيه النظام عن الديمقراطية المثلى، وأجبر الصومال على خوض تحدي تجربة التخلص من الاشتراكية غير المتجانسة مع منظومته الاجتماعية مما تسبب في انبعاث بيئة ملائمة للصراع السياسي[15].

ليدعم دستور عام 1979م من اتجاه شخصنة السلطة بجمع سياد برى بين منصب رئيس الدولة، والقائد الأعلى للجيش ورئيس المجلس القضائي ورئيس مجلس الوزراء وسكرتير عام الحزب الواحد (الحزب الاشتراكي)، وليمنحه التعديل الدستوري الذي أجري عام 1980م بأخذ سلطات إضافية دون الرجوع للجهاز التشريعي والتنفيذي والقضائي [16]فضلا عن هدر إمكانات وقدرات الصومال في حرب الأوغادين (1977/ 1978)، مما عجل ببدايات تآكل الدولة الصومالية، ولم يضمن إجراء انتخابات عامة في عامي 1979و 1984م تحقيق حياة ديمقراطية حقيقية لأن تشخيص السلطة قد أسهم بتدعيم سيطرة المؤسسة العسكرية ليسهم سوء تركيز الثروة والسلطة إلى إحياء الانقسام الإقليمي، واستياء الشمال من غياب التنمية المتوازنة، واستئثار الجنوب بمقاليد السلطة[17] بمعنى خلق شعور بالتفاوت وعدم المساواة بين الفئات الاجتماعية، وعلى كل فنظام سياد بري قد فشل في احتواء القبيلة فرغم مناداته وتبنيه للنهج الاشتراكي إلا أنه أخفق في تنفيذه من خلال منحه لقبيلة والدته وقبيلة والده معظم لمناصب السياسية فهو بذلك لم يأخذ خطوات حقيقة بتنفيذ الاشتراكية، بل خلق تنافسا وضغينة بين القبائل وهو ماكان سببا في إطاحة نظامه في مرحلة لاحقة[18].

إن السياسات العدائية التي انتهجها سياد بري ضد كل أشكال القبيلة أسهمت في عودة الصراعات القبيلة بحدة أكثر وأشد، لأن منفذي هذه السياسات لم يأخذوا في الاعتبار طبيعة المجتمع وتكوينه المبني على القبيلة تاريخيا، وقد كان بالإمكان استثمار التنوع القبلي لخلق

بيئة تعزز تنمية مفهوم الدولة وتزرع الوطنية في أفراد المجتمع وذلك عن طريق التركيز على الجانب الايجابي للقبيلة كاستثمار طبيعة التكافل الاجتماعي بتجلياته المختلفة بدلا من محاولة القضاء عليها.[19]

3/ بداية سقوط الدولة الصومالية ودور القبيلة في ذلك :

أسهم تزايد السخط الشعبي للحكم الفردي الشمولي الذي انتهجه سياد بري جراء الانتهاكات المتزايدة التي مارسها النظام في بدأ الصراع القبلي المسلح في داخل المؤسسة العسكرية وخاصة بعد هزيمة الجيش الصومالي في الحرب الإستنزافية مع إثيوبيا والتي اعتبرها الكثير من الباحثين البداية الحقيقية لسقوط الدولة في الصومال، أدت هذه الصراعات إلى بداية نهاية نظام سياد بري من جانب، ومثلت من جانب آخر الخطوات الأولى لبداية الحرب الأهلية، فبعد إحساس بري باقتراب نهاية نظامه قام بإثارة العديد من الصراعات والصدامات بين القبائل وتسليح بعضها ودعمها ماديا، إضافة إلى اقترافه العديد من الإبادات الجماعية وإتباعه سلسلة إعدامات لعدد من الضباط المنتمين إلى قبائل معينة بتهمة الخيانة [20].

وهنا نشب نزاع مسلح بين المقاومة ونظام بري أواخر الثمانينات(1988-1990) أشرك فيه الجيش مختلف العناصر المسلحة بما في ذلك الجبهة الديمقراطية الصومالية للإنقاذ في شمال وشرق البلاد والحركة الوطنية الصومالية في شمال غرب البلاد والمؤتمر الصومالي الموحد في الجنوب، وتمكنت جماعات المعارضة المسلحة العشائرية في نهاية المطاف من الإطاحة بالحكومة في عام 1991[21]، ويعزى سقوط الدولة عام 1991وانهيارها إلى الفشل في تحدي الأولويات الأساسية للدولة الحديثة وعدم السعي لخلق هوية تنصهر فيها العشائرية والقبلية لصالح هوية جامعة للمجتمع الصومالي، فضلا عن عدم التركيز على بناء مؤسسات الدولة، لتسهم الإبادات الجماعية التي حصلت في فترة الحكم العسكري والتي تجلى أثرها بصفة ملحوظة في الحرب الأهلية كان لها دور حاسم في سقوط الدولة[22].

4/تصاعد وتيرة الخلافات القبيلة وتأثيرها على الوضع السياسي:

أسهمت هذه الأجواء السياسية المعتمة السابق ذكرها في بروز الصراعات القبلية التي أنهكت جسد الدولة الصومالية، وتفجرت العوامل القبلية الكامنة، حيث ذكت الروح القبلية وعادت اللغات القبلية والانتماءات الثانوية، الشيء الذي عرض الصومال إلى نكسة قومية خطيرة تحولت على أثرها أرضه لحلبة صراع الفصائل القبلية المتحاربة، حتى وإن توحدت ضد سلطة سياد برى وضد شرعية الدولة تحت غطاء تنظيمات سياسية وفصائل عسكرية[23].

لأنه بعد ثلاثة أيام فقط من سقوط سياد برى وتقويض أعمدة الدولة الصومالية في يناير 1991، ونتيجة لغياب بديل سياسي في البلاد بعد سقوط الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي الحاكم، بفعل فراغ السلطة بعد سقوط نظام سياد بري، أضحى المشهد الصومالي فوضويا لأن مخلفات نظام سياد بري تسببت في خلق جماعات سياسية مختلفة تحركت وفقا لمصالحها فغاب التصرف الموحد في ضل عدم وجود أي تنسيق بين فصائل المعارضة المسلحة الصومالية، لتبدأ بذلك مرحلة جديدة من الصراع على السلطة في مقديشو، تمثلت في الخلاف بين فصائل المعارضة المسلحة الصومالية الثلاث: المؤتمر الصومالي الموحد، الحركة الوطنية الصومالية، والجبهة الوطنية الصومالية، والتي عملت متحدة مسبقا على إسقاط برى واختيار رئيس جديد للبلاد[24]، ومنه فالصومال دخلت حقبة النزاعات المسلحة الداخلية والتي عرفت بالصوملة، بفعل الخلاف في من سيشغل منصب رئيس البلاد، فبعد إعلان حركات المعارضة استيلائها على السلطة واتفاقها على تشكيل حكومة وطنية يكون فيها الجنرال مُحَمَّد فارح عيديد رئيسا للبلاد والمنتمي لكبرى القبائل الصومالية "الهاوية"و"عبد الرحمن علي تور" بمنصب رئيس الوزراء والمنتمي لمجموعة قبائل الأوغادين، رفض بعض قادة المؤتمر الصومالي الموحد تنصيب عيديد واتفقوا أن يكون "علي مهدي مُحَمَّد " رئيسا للبلاد وذلك في 29جانفي من عام 1991م، الشيء لم يرق الجناح العسكري للمؤتمر الصومالي الموحد والذي يرأسه عيديد

فتصدوا لهذا الإجراء ونشب على إثره نزاع بين كل من جناجي عيديد وعلي مهدي حول العاصمة مقديشو وجنوب البلاد[25] لتبدأ تداعيات حرب الأخوة الأعداء وتنفجر الحرب الأهلية بين رفاق السلاح وحتى بين أبناء القبيلة الواحدة.[26]

وأمام هذا الوضع المتوتر تحركت الحركة القومية الصومالية مستغلة الفرصة لتعلن في ماي عام 1991 عن قيام جمهورية أرض الصومال واعتبرته قرار نافذا لا رجعة فيه، ليحتدم الصراع أكثر بين شقي المؤتمر الموحد ليتمخض عنه وقوع اشتباكات دموية عنيفة أسفرت عن سقوط أكثر من 5000قتيل وقرابة 60ألف جريح ونزوح العديد من الصوماليين داخليا وخارجيا[27] بالإضافة إلى تدمير البنى التحتية وانهيار الدولة رغم محاولات التسوية المحلية والإقليمية والدولية جراء الصراع الذي سرعان ما تحول إلى صراع عشائري يرمي إلى السلطة و السيطرة، وبنهاية عام 1992أصبح الصومال مجزأ إلى عدة مقاطعات منفصلة تحت حكم أمراء الحرب والفصائل المسلحة التي تتصارع فيما بينها من أجل الاستحواذ على أكبر قدر من الأراضي والممتلكات الدولة المنهارة[28].

وهذه الأجزاء الخمسة هي:

1- المحافظة الشمالية الغربية وتخضع لسيطرة الحركة الوطنية الصومالية ومركزها بربرة برعو، هرجيسيا، وتخضع لسيطرة مُحَمَّد إبراهيم عقال رئيس جمهورية أرض الصومال.

2- المحافظات الشرقية والوسطى وتخضع لسيطرة الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال وتشمل مدن: بوصاصو، جلكاعيو، دوسا، مأرب.

3- محافظة وهران ،شبيلي، ومقديشو تخضع للمؤتمر الصومال الموحد بجناحيه.

4- المحافظات الجنوبية والجنوبية الغربية موزعة بين جناحي الجبهة القومية الصومالية وتتم ركز في مدينة كيسمايو، باريدرا وجنوبا حتى حدود كينيا.

5- المحافظة الشمالية وعاصمتها بوراما (على حدود جيبوتي)تحت سيطرة الحركة الديمقراطية الصومالية [29].

ويعد انهيار الدولة في الصومال بعد عام 1991 من الحالات الاستثنائية بين جميع الحروب الأهلية في الساحة الإفريقية والدولية، أين تحولت فيه من معارضة لنظام الحكم إلى رفض كلي لمفهوم الدولة بمعناها الحديث ومؤسساتها وتنظيماتها، ومنه فالدولة أخفقت في الصومال للترك الساحة فارغة أمام القوى الطبيعية والاجتماعية المتصارعة [30].

5/بواعث العنف القبلي :

ان الاضطرابات السياسية التي تضرب الصومال تتداخل عوامل عديدة داخلية وخارجية في تفعيلها ولعل من أبرزها:

داخليا : الإرث الاستعماري من خلال :

- ترسيم المناطق الصومالية بحدود مصطنعة تمخض عنه انشطار الصومال لخمسة أجزاء متمايزة جغرافيا وإداريا، الأمر الذي حتم على الدولة بعد استقلالها للسعي لتحرير أجزاء الصومال، وهو ما تسبب في إنهاك ميزانيتها وإضعاف اقتصادها وعرقلة عمليات التنمية[31].
- تكريسه للنظام القبلي في الصومال من خلال استخدام شيوخ وزعماء القبائل كأداة لتنفيذ سياستهم في المنطقة، الشيء الذي ترتب عنه تقوية مراكز الشيوخ وحصولهم على سلطات واسعة لم تكن لديهم من قبل[32].
- تأجيجه للخلافات والشقاقات بين أبناء الوطن الواحد من خلال دعوته بأفضلية أقاليم على أخرى والتفريق في التنمية بين الاثنين مما شحن البعض بمشاعر التفوق وتهميش دور وقيمة الثاني [33].

✓ تغليب الروح القبلية على الروح والوحدة الوطنية الشيء الذي تسبب في انهيار الدولة ومؤسساتها الدستورية[34]

✓ غياب وعي سياسي وثقافة سياسية بين أفراد الشعب تقدم الروح الوطنية على الروح القبلية والانتماء للدولة[35]

✓ عجز جمهورية الصومال المتعاقبة منذ الاستقلال سنة 1960عن إيجاد هوية وطنية جامعة في إطار التنوع والتعدد والإثني والقبلي والذي يرى بأن القبلية تعد عائق في بناء هوية وطنية واستقرار سياسي داخل الدولة الوطنية، لاقتران هذه التعددية بالوضع الاجتماعي المتردي في الدولة والقائم على اعتبارات قبلية وجهوية وليس على أساس الكفاءة والموطنة وهو ما أعاق من إقامة مجتمع متعدد قبليا ومستقر سياسيا واجتماعيا[36].

✓ إهمال فصيل قبلي في تجربة تقاسم السلطة الشيء الذي تسبب في خلق حالة من الانقسام المكتوم أعلنت بشكل فج باغتيال عبد الله الشرمكي[37]

✓ الفراغ السلطة لعدة سنوات فالصومال ساده فراغ سياسي عقب الحرب الأهلية ورغم أنه تم اختيار رئيس مؤقت مع ذلك فمؤسسات الدولة كانت فارغة تماما، ومن هنا تبلور دور القبيلة وظهرت الكيانات القبلية لتسد هذه الفراغات وتتولى هذه الأدوار كالدور الذي قامت به المحاكم الإسلامية [38].

✓ عدم التمكن من تكوين النخب السياسية فالنظام السياسي المستقل من الفترة الممتدة بين (1960-1969) لم يكن لديه الفترة كافية لخلق نخب سياسية قادرة على إدارة المشهد السياسي وبعد وفاة شرمكي سيطر سياد بري قائد الجيش، وفترة سياد بري ساعدت باستبعاد خلق نخبة من السياسيين الملائمين لسد الفراغ بعد سقوط سياد بري، أصبح الأمر يتراوح بين قادة (القبائل والجيش)[39]

✓ تبني النهج الاشتراكي من قبل نظام سياد بري وهو نهج لم يكن يتلاءم ومنظومة المجتمع الصومالي الذي يعد القبيلة المكون الرئيسي والديانة هي المضلة الكبرى الجامعة وبالتالي فان إلغاء المكونين الرئيسيين للمجتمع الصومالي واستبدالهما بالاشتراكية تسبب في خلق تحديات جديدة للمجمع الصومالي وابتعد عن الديمقراطية، ووضع الصومال في تحدي التخلص من الاشتراكية غير المتجانسة مع منظومته الاجتماعية ليصبح بيئة ملائمة للصراع السياسي[40].

✓ تكوين كل عشيرة لحزب سياسي خاص بها وهو ما أدى إلى وصول الأحزاب السياسية بها إلى 62 حزبا وهو ما أثر إلى حد بعيد في الوعي المجتمعي بآليات صناعة التكتلات الحديثة وأصبحت القبيلة هي أساس كل تكتل سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي، ورغم المحاولات الجادة لحزب عصبة الشباب الصومالي لتكريس مفهوم القومية بعيدا عن العشائرية في وعي المجتمع الصومالي وغرس التعامل بين الأفراد على هذا الأساس باشتراطه على أعضائه ضرورة تجسيد مفهوم القومية الصومالية الجامعة عبر القسم بعدم الانتماء القبلي[41].

✓ فشل احتواء القبيلة برغم دعوة سياد بري للاشتراكية إلا أنها تنفيذها كان صعبا للغاية فقد أعطى لقبيلة والدته معظم لمناصب السياسية، فمن ناحية لم يأخذ خطوات حقيقة بتنفيذ الاشتراكية، بل خلق تنافسا وضغينة بين القبائل[42].

✓ أما من الناحية الاقتصادية فنجد أن الصومال يعتبر من أفقر الدول حسب تصنيف هيئة الأمم المتحدة لذا يعتبر العامل الطبيعي المتمثل في فقر البيئة وموجات الجفاف والتصحر المتعاقبة من أبرز العوامل المؤثرة تأثيرا مباشرا على اقتصاد الدولة، يضاف لها معاناة القطاع الريفي من الإهمال الكلي أين عجز عن تحقيق الاكتفاء الذاتي منذ عام 1975بالاضافة إلى الجوائح التي اجتاحت البلاد من جفاف وتصحر مما جعل اعتماده في ثلثي غذائه يكون من الخارج، ناهيك عن الإنفاق العسكري الذي أثقل كاهل الدولة اقتصاديا، ليسهم اعتماد القبائل على نظام اقتصادي هش لم يتغير ببناء دولة معاصرة بعد الاستقلال فالقومية الصومالية تعاني

واقعا هشا لا يصلح لبناء هيكل اجتماعي للدولة المعاصرة فمن ثم من الصعب إخضاع القبائل للسلطة المركزية للدولة [43].

خارجيا : وذلك بالنظر للدور الذي لعبته بعض الأطراف الخارجية المجاورة ومنها وحتى الدولية من مواقف كان لها الأثر البالغ في تأزم الأزمة بشكل أكبر ومن هذه الدول نذكر:

- إثيوبيا : مثلت الأراضي الصومالية أهمية استراتيجية لإثيوبيا الساعية من زمن بعيد للاستيلاء عليها وبسط نفوذها فيها خلال حقبة الاستعمار الأوربي وحتى في فترة الاستقلال، وهو ما يفسر حالة النزاعات الحدودية بين البلدين والتي تفاقمت أكثر عقب حرب الأوغادين بين 1977-1978م التي انهزم فيها الجيش الصومالي أمام القوات الصومالية المدعومة من الاتحاد السوفياتي وكوبا، ولأسباب جيوستراتجية سعت إثيوبيا لمنع نشوء دولة صومالية قوية تنافسها في اضطلاع دور القوة الرئيسية في القرن الإفريقي، فالمسألة الصومالية تعد أحد الهواجس الرئيسية بالنسبة للسياسيين الأثيوبيين لذلك انصب اهتمامهم الكبير في العمل على منع قيام دولة مركزية في الصومال خلف تلك المنهارة منذ عام 1991وذلك نجدها لم تتردد في دعم الكيانات الانفصالية عن الصومال كجمهورية أرض الصومال وكيان أرض البنت وسعت أيضا نحو منع حكم فدرالي بل على العكس من ذلك نادت بتقسيم البلاد إلى محافظات ذات صلاحيات واسعة على صعيد الحكم الذاتي بحجة أن ذلك أنسب لتسهيل تسيير البلاد والحد من الاضطرابات والنزعات الإقليمية والعشائرية[44] .

وعلى أية حال فالدور الإثيوبي نجده هنا قد أخذ منحيين اثنين أولهما سياسي والثاني عسكري، ففي المنحى الأول: كانت تعمل جهدها من أجل الانفراد بعملية تسوية الصراع الصومالي من خلال التحكم بمخرجات المصالحة وفق ما يتماشى ومصالحها ولكن لإخفاقها جراء عداء الشرائح الاجتماعية الصومالية لها تبنت سلوك الإفساد وإفشال جهود المصالحة بين أطراف الصراع الصومالي، والوقوف بموقف معادي لمحاولة توحيد الصومال الكبير من خلال

تشجيع الحركات الانفصالية داخل الصومال وفق مخطط يخول لها القضاء بشكل قطعي على حلم توحيد الصومال الكبير، لتعمل في الآن ذاته على تبني خلق حالة من التوازن بين الفصائل المسلحة بما يضمن لها استمرار حالة الصراع من خلال إمداد الفصائل التي تربطها بها علاقات وثيقة بالأسلحة والمعدات الحربية ،كما سعت في الوقت نفسه نحو منع التيارات الإسلامية من البروز كقوة فاعلة في الساحة الصومالية، لإدراكها بقدرة الجماعات الإسلامية على تغير قواعد اللعبة السياسية في الصومال، ومنه فهي لم تردد في إعلان تدخلها العسكري المباشر عام 1996لماهجمة معسكرات الجماعات الإسلامية بدعوى تهديد هذه الأخيرة للأمن والاستقرار في منطقة القرن الإفريقي بصفة عامة والأمن القومي الإثيوبي بصفة خاصة، مبررة أن تدخلها هذا كان فقط كرد هجوم على جماعات متطرفة متعددة الجنسيات قامت بعمليات إرهابية داخل إثيوبيا[45].

- الولايات المتحدة الأمريكية : بالنظر لتلك الترتيبات التي قامت بها في القرن الإفريقي ومارستها بالوكالة عن طريق إثيوبيا والذي يتجلى بصور أخرى متعددة كالتحالف مع المليشيات المسلحة ومنع المحاكم الإسلامية من بروز كقوة في المنطقة وهذا وفق مخطط يخدم مصالحها في المنطقة بدرجة أولى بمثل ما كان في تدخلها في الشأن الصومالي تحت مظلة هيئة الأمم المتحدة **والذي أرسلت فيه**[46] الو م أ قواتها المقدرة بـ:28ألف جندي وقوات أخرى من 12 دولة أطلق عليها (استعادة الأمل في الصومال) والهادف أساسا لحماية مصالحها في المنطقة وبالذات في الصومال والمتمثل أساسا في تمكين شركاتها من التنقيب عن النفط، ومنه فالتدخل الأمريكي في الشأن الصومالي تحت مضلة الأمم المتحدة لم يكن إلا من أجل حماية مصالحها في المنطقة[47].

- إريتيريا: من خلال توظيف الساحة الصومالية وجعلها حربا بالوكالة بينها وبين إثيوبيا حيث دعمت اريتريا الجماعات الصومالية المعادية لإثيوبيا وكذا جماعات المعارضة داخل إثيوبيا

ذاتها، في المقابل منه تصدت إثيوبيا للجماعات المدعومة من إريتيريا وهو ما انعكس سلبا في تأزيم الأزمة الصومالية بنحو أكثر، وحول ما يفسر اهتمامها الشديد في شأن قيام دولة صومالية فالهدف منه هو جعل الصومال كسد منيع إزاء الاندفاع الإثيوبي[48].

- كينيا :ساندت المسألة الصومالية ماديا ومعنويا ومنحت بعض قادة الفصائل الصومالية وكبار موظفي الحكومة العسكرية المنهارة وساستها الموجودين في أراضيها السلاح، وإن لم يسجل لها أي تدخل عسكري في المنطقة بفعل المعارضة الصومالية لها،لكن لا يستعبد أن اكتفت بما تقوم به إثيوبيا نيابة عنها لما بينهما من تنسيق أمني مشترك ومستمر اتجاه عدوهما التقليدي الصومال[49].

- جيبوتي :قامت بعقد مؤتمرات عدة لتسوية الأزمة في الصومال ويعتبر الموقف الجيبوتي مساندا لعودة الاستقرار في الصومال[50] .

6/ارتدادات النزاع القبلي والحرب الأهلية على الوضع السياسي في الصومال إلى الفترة الراهنة:

- في ظل استمرار الحرب وعدم غلبة طرف على أخر جلس المتنازعون على طاولة الحوار[51] وبفعل اهتمام أطراف دولية وإقليمية بشأن تسوية الأزمة الصومالية تمت الدعوة لعقد مؤتمرات المصالحة بين الأطراف المتصارعة خاصة بعد تفاقم مشكلة الجفاف وتدهور الأوضاع الأمنية والسياسية في البلاد[52]وحتى 2004 وصل عدد هذه المؤتمرات إلى 17مؤتمر بطبعتين دولية ومحلية، وفي المؤتمر الذي عقد بجيبوتي عام 2000تم التوصل إلى سياسة تقاسم المقاعد في المجلس التشريعي الذي سيختار الرئيس البلاد والوزارات والمناصب الحكومية عبر تخصيص مقاعد محددة لكل قبيلة، كان الهدف من هذه السياسة دمج المكون القبلي رسميا في مؤسسات الحكومة لامتصاص الصراعات القبلية والحد من تكرار تجربة الحرب الأهلية ، واصطلح على تسميتها بالمحاصصة القبلية وتحمل ترقيم 4.5 أين يشير الرقم 4للقبائل الأربع الكبرى، في حين

يشير النصف 0.5للأقليات القبلية في البلاد[53]. وتم الاعتماد على هذه القاعدة المتبناة عام 2000 كسبيل وحيد لعودة البلاد إلى نظام الدولة[54]

– وأثارت هذه الآلية جدلا واسعا لدى الباحثين والأكاديميين لأنها شرعنة التقاسم القبلي وأعطته طابعا مؤسساتي، الشيء الذي سينجر عنه تغييب عنصر الكفاءة عند الاختيار وخلق هوة بين أطياف المجتمع وممثليه، وكان بالإمكان قبول هذه السياسة في الفترة التي أعقبت الحرب بكونها المخرج الملائم لامتصاص الغضب الجماهيري بضمان مشاركة جميع الفصائل القبلية وإن كان بنسب متفاوتة، لكن نلحظ تحول هذه السياسة بمرور الزمن لحق مكتسب لدى القبائل أين أنكرت تغييره بفعل المكتسبات السياسية والإدارية التي تحققت لها جراء هذه السياسة [55].

– ان الاستمرار بالعمل بنظام المحاصصة القبلية إلى الوقت الحالي قد أسهم في خلق نخب سياسية تعمل على تطويع هذا النظام لتحقيق مكاسب سياسية وفق ما يخدم مصالحها الشخصية، لتسبب هذه السياسة مزيدا من الاحتقان بين القبائل المطالبة بزيادة مكاسبها السياسية الإدارية مما تسبب في رفع مؤشرات عدم الاستقرار السياسي في البلاد ومطالبة قبائل فرعية بأحقيتها في التمثيل الإداري والسياسي وهو ما لا يمكن تحقيقه بفعل محدودية المناصب [56].

– ليسهم بدوره النظام الفدرالي المعمول به حاليا في شرعنة العشائرية السياسية وإضفائه طابع سياسي عليها، فالتعامل السياسي على أسس قبلية واضحة بين الولايات قد أعطى أبعادا جديدة للصراعات القبلية، حيث أن النظام الفدرالي قد أسهم في تعميق الهوة بين أفراد المجتمع الصومالي [57] وزاد من تأزّم الواقع وأنتج التشرذم العشائري من جديد، ويعتبر في الآن ذاته خيار لا يناسب الواقع الصومالي والطابع القبلي السائد فيه ، وفي المقابل من ذلك نجد أن خيار الحكم المركزي يعتبر الأنسب لما يتوفر في المجتمع الصومالي من متطلبات كوحدة الدين والعرق

والمذهب، فالصوماليون غالبيتهم مسلمون سنيون على المذهب الشافعي، ثم إن فكرة الفدرالية تتطلب التكتل الإقليمي وإدارة حلبة التنافس بين الأقاليم على أسس التكامل والوطنية والتفاعل الحضاري، وبخلاف ذلك نجد الانهماك شديد في استثمار مبدأ الفدرالية القائم على رغبة الاحتواء والهيمنة، ونشر نظرية المؤامرة والتفسير القبلي للأحدا بما لا يخدم الفكرة التقدمية التي أحوج ما يكون إليها الصومال في الفترة الحالية والمفترض أن تكون جسر عبور إلى الشاطئ الآمن، من خلال نشر وعي التسامح والوفاق الوطني[58].

- والجدير بالذكر هنا أن المجتمع الصومالي ومن ورائه المجتمع الدولي قد رغبا في اعتماد نظام التصويت المباشر بدل نظام المحاصة وذلك بعد خروجهم من المرحلة الانتخابية عام 2012لكن الأمر لم يتحقق لأنه لم يؤخذ بالعمل المؤشرات الضرورية الداعمة في تأسيه كإعادة صياغة دستور وإجراء استفتاء والقيام بإحصاء سكاني وتحرير كل المناطق الخارجة على سلطة الحكومة ،... وكان بالإمكان انجاز هذه الأولويات لكن الساسة الصوماليين لم يلوها اهتمامها ،بل انشغلوا باليات تثبيت كرسي الحكم واغفلوا ما فيه مصلحة لترميم جروح المجتمع الصومالي وتجسيد وحدته عبر انتهاج نظام الانتخابات المباشر بدل المعتمد عندهم والذي ينعت الجائر[59] في نظر بعض القبائل التي لا تحظى بالتمثيل السياسي ،ليسهم اعتراض رؤساء الأقاليم الفيدرالية، في فشل اعتماد تجربة نظام الانتخاب المباشر لما ينجر عنه في نظرهم من تغيير للمعادلة السياسية في البلاد، وتمنح فرصة لاستمرار النظام الحالي لولاية ثانية.وبعد عدة تجاذبات سياسية كادت أن تغرق البلاد في فوضى سياسية، اجتمع رؤساء الولايات الفيدرالية وممثلي الحكومة، في 17 سبتمبر2021 واتفقوا على العودة لنظام الانتخابات غير المباشرة الذي كان سائدا طيلة العقود الماضية فاصطبغت الانتخابات عام 2021 بصبغة الانتخابات غير المباشرة المبني على قاعدة المحاصصة القبلية بدل أن يتم اعتماد نظام الانتخابات المباشر الذي كان من شأنه أن يجسد مأمل كل الفئات الاجتماعية في الصومال[60].

- **الحلول:**

- الأخذ بالاعتبار المكون القبلي والعشائري للصومال والبناء عليه بأي خطوات تأخذ عند تشكيل النظام السياسي[61]

- التركيز على آليات ووسائل تعزز خلق هوية مشتركة لأفراد المجتمع تلعب الحاضنة والمقوم الأساسي لعملية البناء.

- التركيز على معالجة الأسباب الجذرية للصراع بالصومال بدل الأسباب الظاهرية والمرحلية لأن ترك معالجة الأسباب الجذرية من شأنه أن يتسبب في تفاقم هذه المشكلات والتي لازالت للآن دون معالجة.[62]

- التركيز على الجهود الداخلية بدل تلك الخارجية لأن مصير البلاد واستقرارها مرتبط بجود أبنائها ومحاولتهم الفعلية للخروج بها من أتون الخلافات اللامنتهية[63].

- عقد جلسات صلح بين القبائل والعشائر الصومالية المختلفة لإذابة الخلافات التي ظهرت بينهم عقب الحرب الأهلية[64].

- ضرورة سعي منظمات المجتمع المدني لتعزيز الهوية الوطنية من خلال تسخير كافة وسائل والتعليم لغرس هذه القيم في المجتمع الصومالي[65].

- التحرك الإيجابي نحو تهدئة النعرات ونشر روح الوئام الوطني وإعادة اللحمة بين شرائح المجتمع، باستخدام الوسائل المتاحة كتأسيس النقابات الشبابية والعلمية لنشر وعي التكامل والمشاركة والتداول، والذي يكون مرهون بحيادية قيادات الدولة العليا من ا[1]لتنافس القبلي على السلطة.[66]

- وفيما يتعلق بدور دول الجوار فإن علاجه يكمن في إعادة اللّحمة الوطنية، وخلق الثقة بين المجتمع، ومن ثم سينعكس ذلك على كل المستويات، ولن يدع مجالا للانتهاز والتلاعب وفرض الأجندات[67].

- تكوين إستراتجية شاملة تضمن بناء مؤسسات الدولة بصفة متوازية أو على الأقل تأطير نوع من التراتبية يضمن تركيز على أحد الجوانب التنموية ثم الانتقال إلى الآخر [68] .

- اعتماد على نظام موحد لامركزي يحصر جوانب السيادية المختلفة والصلاحيات الدستورية في يد الحكومة المركزية في مقابل تفويض صلاحيات إدارية ومالية إلى أجهزة حكومية في مختلف المدن والأقاليم[69] .

- **الخاتمة:**

- وما يمكن استنتاجه في الأخير أنه كان للعوامل الداخلية والخارجية دور هام في بلورة هذا المكون الاجتماعي وهو القبيلة والزج به في مضمار الحياة السياسية الشيء الذي تسبب في إحداث ارتدادات عنيفة لم تستطع الصومال تجاوزها إلى اليوم ،فجروح الحرب الأهلية مازلت تدمي وجدان البناء الاجتماعي الصومالي ومخاوف تكرار التجربة المأساوية مازلت عالقة في أذهانهم ومحاولات بناء الدولة على النحو المأمول مازالت تشهد عجزا في ظل تغييب إرادة حقة جامعة من كافة أفراد المجتمع تعمل على تجاوز العقبات السابقة وطويان صفحة الماضي والعمل على فتح صفحة جديدة تذاب فيها كل الفروق القبلية والعشائرية ولا يقر فيها إلا بوجود مكون واحد ألا وهو المواطن الصومالي بغض النظر عن أي كان انتمائه القبلي أو العشائري، وبهكذا آلية تتمكن الصومال من تحقيق إرادة بناء الدولة وإشاعة الأمن والاستقرار في ربوع وطنهم المتعطش بشدة لتحقيق هذا الحلم بشدة.

الملاحق : الملحق رقم 01 : خريطة الصومال التفصيلية[70].



الهوامش:

[1] – شوقي عطا لله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم: **تاريخ المسلمين في إفريقيا ومشاكلهم**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، (د ط)، القاهرة، 1996م، ص34.

[2] – حسناء تمام كمال : «الصراع المنسي المشتعل :جذور الصراع الصومالي وسبل الخروج من النفق المظلم »، **مركز شاف** للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات (الشرق الأوسط وافريقيا)، ص 4.

[3] – نفسه.

[4] –جوزف صقر: **الصومال**، قصة وتاريخ الحضارات العربية 23-24 تاريخية –جغرافية –حضارية وأدبية القبائل العربية موريتانيا الصومال جيبوتي، مطبعة غربس، (د م ن)، 1998-1999، ص188.

[5] –جوزف صقر: المرجع نفسه، ص 188.

[6] – نفسه.

[7] – عطية مخزوم الفيتوري: **دراسات في تاريخ إفريقيا وجنوب الصحراء**، منشورات جامعة قار يونس، ط1، بنغازي، 1998م، ص 186 – 188.

[8] – عطية مخزوم الفيتوري: المرجع نفسه، ص193.

[9] – محمد عبد الرزاق حسين وتامر قرموط: « معضلة مشروع بناء الدولة في الصومال العراقيل والفجوات البنيوية»، **سياسات عربية**، العدد 56، مج 10، ماي 2022، ص12.

[10] – حسناء تمام كمال: المرجع السابق، ص05.

[11] –https://www.alaraby.co.uk/investigations/ تاريخ وساعة الاطلاع 12:45 بتاريخ 2023/11/1

[12] – محمد عبد الرزاق حسين، وتامر قرموط: المرجع السابق، ص14.

[13] – نفسه.

[14] – مهند عبد الواحد النداوي: **الإتحاد الإفريقي وتسوية المنازعات**، العربي للنشر والتوزيع، (د م ن)، 2015، ص88

[15] – حسناء تمام كمال : المرجع السابق، ص 10.

[16] – مهند النداوي: المرجع السابق، ص88.

[17] – السيد عوض عثمان: «بناء الدولة أزمة المصالحة الصومالية »،**كراسات استراتيجية**، العدد 147، السنة الخامسة عشر، 2005،http://www.mafhoum.com/press9/254P3.htmيوم 12/03/ 2023 على الساعة 15:23

[18] – محمد عبد الرزاق حسين وتامر قرموط: المرجع السابق، ص14.

[19] – نفسه.

[20] – نفسه.

[21] – مها سعد عبد الكريم: «الأزمة الصومالية – دراسة في أسباب الصراع الاثني»، جامعة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإمام جعفر الصادق، العدد 05، تشرين الثاني 2022/ربيع الثاني 1444، ص 222

[22] – محمد عبد الرزاق حسين وتامر قرموط: المرجع السابق، ص14.

[23] – السيد عوض عثمان: «بناء الدولة أزمة المصالحة الصومالية»، **كراسات إستراتجية**، المرجع السَّابق.

[24] – محمد عبد الرزاق حسين وتامر قرموط: المرجع السابق، ص14.

[25] – مهند النداوي: المرجع السابق، ص92.

[26] – السيد عوض عثمان: المرجع السابق.

[27] – مهند الندواي: المرجع السابق، ص93.

[28] – مها سعد عبد الكريم : المرجع السابق،ص 228.

[29] – مُحَمَّد سلمان صالح:« التدخل الدولي ودوره في الأزمة الداخلية الصومالية »، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد ، 26، (د م ن)، (د س ن)، ص68.

[30] – مها سعد عبد الكريم: المرجع السابق، ص 222.

[31] – مها سعد عبد الكريم: المرجع السابق، ص 222.

[32] – نفسه.

[33] حسناء تمام كمال: المرجع السابق، ص9.

[34] – وليد دوز: «القبيلة وأثرها على الاستقرار في الصومال»، **مجلة البدر**، مجلد09، العدد12، جامعة بشار، 2017، ص720.

[35] – نفسه.

[36] – نفسه، ص715.

[37] – حسناء تمام كمال: المرجع السابق، ص9.

[38] – المرجع نفسه، ص10.

[39] – نفسه، ص09.

[40] – نفسه، ص10.

[41] – مُحَمَّد عبد الرزاق حسين وتامر قرموط: المرجع السابق، ص12.

[42] – حسناء تمام كمال: المرجع السابق، ص16.

[43] – مها سعد عبد الكريم: المرجع السابق، ص226.

[44] – Ignacio Gutierrez de teràn comez-Benita «الصومال الأزمة التي لا تنتهي بين مطرقة التدخل الأمريكي وسندان الإسلام السياسي، **Revisita de Estudios Internacionale Mediterràneos**-Reim N°1Enro-Abril,2007,p89.

[45] – مها سعد عبد الكريم: المرجع السابق، ص 236.

[46]- 1992/01/03م تدخلت هيئة الأمم المتحدة لفك الأزمة الصومالية ، لكن للأسف الشديد تدخلاتها باءت بالفشل فدعت هيئة الأمم المتحدة الولايات المتحدة الأمريكية أن تحل محلها.

[47] – محمد سلمان صالح: المرجع السابق ،ص ص 70-71.

[48] -Ignacio Gutierrez de teràn comez-Benita- «الصومال الأزمة التي لا تنتهي بين مطرقة التدخل الأمريكي وسندان الإسلام السياسي، **Revisita de Estudios Internacionale Mediterràneos**-Reim N°1Enro-Abril,2007,p90

[49]– مها سعد عبد الكريم : المرجع السابق، ص 239.

[50]– نفسه

[51] – محمد عبد الرزاق حسين وتامر قرموط :المرجع السابق، ص14.

[52] –مهند النداوي: المرجع السابق، ص98.

[53] – محمد عبد الرزاق حسين وتامر قرموط: المرجع السابق، ص14-15.

[54] – https://www.aa.com. تاريخ وساعة الاطلاع 2024/05/05على 9:26صباحا

[55] – محمد عبد الرزاق حسين وتامر قرموط: المرجع السابق، ص 15.

[56] – نفسه، ص17

[57] – نفسه

[58] – عمر محمد ورسمة: أزمة الفدارلية في الصومال والحكومة الجديدة https://www.aljazeera.net/ساعة الاطلاع وتاريخه 2023/11/01 على الساعة00:13زوالا

[59] – https://www.aljazeera.net/ساعة الاطلاع وتاريخه 2024/05/04 على الساعة 19:40

[60]-https://www.aa.com. تاريخ وساعة الاطلاع 2024/05/05على 9:26صباحا

[61] – حسناء تمام كمال: المرجع السابق، ص42.

[62]– محمد عبد الرزاق حسين وتامر قرموط: المرجع السابق، ص11.

[63] – نفسه.

[64] – حسناء تمام كمال: المرجع السابق، ص42.

[65] – محمد عبد الرزاق حسين وتامر قرموط: المرجع السابق، ص18.

[66] – عمر ورسمة: المرجع السابق.

[67] – نفسه.

[68] – محمد عبد الرزاق حسين وتامر قرموط: المرجع السابق، ص11.

[69] – نفسه، ص17.

[70] –https://gawlah.comتاريخ وساعة الاطلاع : 2024/05/07على الساعة 9:22صباحا